

في الحال خروج الدم والعزم مع الاستئذان في الحال وقد لعزم خروج الدم
مع الدم على ما مضى من غير عزم على عدم الصواب قد علمنا بشرط بعض
خصوفاً في الأساس وقد تبين الأوامر في الحال لا يكون بدون ذلك لعدم
المصيب عصبه وشراجه ويجب برأسه ولا يدخل إلى أصله فهو شرط
للموتة أن لا يهاد بذلك الذنب وان قد تدمم الدم وعندنا هم السائر
في حصوله الموتة واجبة لقوله تعالى ونوولوا إليه جميعاً أي الموتون وقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله فربما تصوبوا مقبولاً عندنا بظننا
وتحمة واحساناً من الله تعالى لا يخرج بالامر واقتراف الذنب بعد الموتة لا يبطل
التوبة السابقة لأنها عمارة مستقبلاً مستقبلة وصحة التوبة عن بعض النكاح
دون بعض خلقه في بني علمان الدم يكون مطلقاً الذي يخرج في غير الذنوب
ذباخاً فلا يجب عليها أو الصبح هو الذي لا يصح التوبة الموضحة أن يكون
الذنب سنة لامر في تعريف التوبة من وجوب العزم على ان لا يعود إليها والامر
بالمعروف يسع ما يؤمر به وان كان ما يؤمر به وبالجواز واجب الامر به وان كان
ما يؤمر به مندوباً أو مباحاً واجب الامر به والنكران كان حراماً واجباً لله عز وجل
كان مكروهاً كان النهي عنه مندوباً ولا ينسب في الامر بالمعروف والنهي عن النكر
كونه ما دون من جهة الامام والولي لان احاد الصبي اية والتابعين كانوا اياماً
بالمعروف ويسهون عن النكر من غير ذلك وكان ذلك شاعاً بينهم ولم يشغل
النكر على ذلك من احد وكان ذلك اجراءً وشرطاً أي شرط وجوبه ودينان
لا يؤدى إلى الفساد في علم التوبة وانها المباحية ولم يندب بل ربما كان حراماً بل
يلزم ان لا يتصور النكر ويعتبر في دينه ليلو برامه ولا يخرج الا الضرورة على العزم
مفارقة تلك البدون الا اذا كانت عزيمة للفشار وان يظن قوله فان لم يظن قوله

عجز

لم يجب سوا ذلك عدم القبول واستك في القبول وعدمه هذا ظاهر العبارة
كما لا يخفى وفي الخبرين ان اول المباح لعمد من القبول ولم يخف الفسقة
تسحب اظهار التعايد الا لاهم ولا يجوز التمسك بها في الاحتساب
وقوله من يتبع عورة اخيه يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته
فصحه على رؤس الاشهاد الا الذين والاخرين وايضا علم من سب
المطهرة انه كان يكبر اظها ان الكبريات الصادقة عن المسلمين
الى الامكار وكل ذلك لعمد اجتهاد وعظم الخلو في وقده صرح الفقهاء
بان يتبع المشهور الكان في العاصي وفي الكفر وقد روي ان امير
المؤمنين عمر بن الخطاب دخل من سطح دار رجل فوجد عليه علة الله
منكرة فانكر عليه فقال يا امير المؤمنين ان كنت عصيت الله من وجه
فقد عصيت الله من ثلثه اوجه فقال السلام فقال الرجل قد قال الله تعالى
ولا تجسوا وقد تجسبت وقال واتوا البيوت من ابوابها وقد دخلت
من السطح وقال لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستسألوا
عليها هلها وما سلمت فقول عمر رضي الله عنه وشرط عليه التوبة و
تفصيل سائر التمسك من كتب الفقه شريك الله عليه
العقائد الصحيحة التي تفرقها ورفدك العول المباح ووضعي في
بعض النسخ ووقفت بالمباح ووضعي في الاعمال قبل التوفيق من الاشرى
ولا كثر الصحابة خلق القدر على الطاعة وقال الامام الجليل هو خلق الطاعة فلت
الظاهر ما قاله الامام فان القدر على الطاعة يتحقق في كل خلف الامم الا ان يكون
الملاذنة الموقرة التمسك في الطاعة التي يخرج الفعل كما هو من جهة ذلك القوية
مع الفعل وهو على خلاف ذلك في بعض المتأخرين جعل الاستئذان في الطاعة
محرراً في اولى اربع اول الفسقة